Journal of the Faculty of Arts (JFA)

Volume 78 | Issue 3 Article 12

7-1-2018

The separation in the genitive construction in the studies of Arab grammarians, An analytical study

Majdi Hussein Shehadat
Associate Professor / Arabic Language Department / Irbid University College / Al Balqa Applied University

Follow this and additional works at: https://jfa.cu.edu.eg/journal

Recommended Citation
Shehadat, Majdi Hussein (2018) "The separation in the genitive construction in the studies of Arab grammarians, An analytical study," *Journal of the Faculty of Arts (JFA)*: Vol. 78: Iss. 3, Article 12.
DOI: 10.21608/jarts.2018.83463
Available at: https://jfa.cu.edu.eg/journal/vol78/iss3/12

This Book Review is brought to you for free and open access by Journal of the Faculty of Arts (JFA). It has been accepted for inclusion in Journal of the Faculty of Arts (JFA) by an authorized editor of Journal of the Faculty of Arts (JFA).

الفصل بين المتضايفين في الدرس النحوي دراسة تحليلية(*)

د مجدي حسين شحادات
أستاذ مشارك / قسم اللغة العربية / كلية إربد الجامعية / جامعة البلقاء التطبيقية

د. أحمد حسن عزّام
أستاذ مساعد / قسم اللغة العربية / كلية إربد الجامعية / جامعة البلقاء التطبيقية

د.عاطف عبدالكريم السلامات
أستاذ مساعد/ قسم اللغة العربية/ كلية السلط للعلوم الإنسانية/جامعة البلقاء التطبيقية

الملخص

يرصد البحث الآيات التي وجّهها القاضي عبد الجبار المعتزليّ في تفسيره "تنزيه القرآن" المتلازمات من الظواهر اللغوية المهمة التي تمثل سمة من سمات تركيب الجملة ، و المضاف والمضاف إليه من أكثر هذه المركبات تلازماً، وقد عدّ العلماء أحدهما من تمام الآخر، أو جزءاً منه، ونزّلوهما منزلة الشيء الواحد، بما لا يجيز الفصل بينهما ، وعليه فالفصل بين المتضايفين حالة مهمة تتطلب المتابعة و التحليل .

و قد رصدت هذه الدراسة أقوال النحويين الأوائل في كتبهم ، وعرضت آراءهم في أنواع الفصل بالمناقشة و التحليل، وتدرجت في البيان والمناقشة إلى العصور التي تلت القرون الأربعة الأولى وصولاً إلى العصر الحديث. فأثبتت من الأدلة ما يؤكد جواز الفصل، و قدمت المسوّغات العلمية بالشواهد المستقراة من الكلام الفصيح شعراً وغير شعر.

(*) مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٧٨) العدد (٦) يوليو ٢٠١٨

The separation in the genitive construction in the studies of Arab grammarians, An analytical study

Abstract

The syndromes are important linguistic phenomena that represent one of the characteristics of the syntax of the sentence, and the addition and addition of the most complex of these compounds, and the scientists counted one of them completely, or part of it, and lowered them status of one thing, which does not permit separation between them, The status of a task requires follow-up and analysis.

The study of the first grammatical writings in their books, and presented their views in the types of chapter discussion and analysis, and included in the statement and discussion to the times that followed the first four centuries up to the modern era. I have established evidence to confirm the validity of separation, and provided the scientific justification of the evidence borrowed from t of poetry.

مقدمة :

تحفل أساليب العربية بألفاظ متلازمة كثيرة يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً، فلا يذكر أحد اللفظين حتى ينصرف الذهن إلى عديله الآخر، فمنها: الفعل والفاعل، والتمييز والمميّز، والمبتدأ والخبر، والصفة والموصوف، والجار والمجرور. ومنها المضاف والمضاف إليه ، وبسبب الارتباط الذي تحدثه الإضافة بين اللفظين يرى النحاة أنهما ينزلان منزلة الكلمة الواحدة، فلا يفصل بينهما بفاصل ، ولكنهم مع هذا يذكرون مواضع من الفصل وردت على ألسنة العرب، وفي القراءات القرآنية. والذين خصّوه بالدرس أباحوا استعمالات منه ورفضوا غيرها، واختلفوا فيه، فمن قائل إنه غريب على أساليب العربية، وإنه من صنع الشعراء، إلى قائل: إنه قبيح كثير، وإنه من ضرورة الشاعر. ومن قائل: إنه من الضرورات الحسنة، إلى مجوّز له في النثر في حالات دون أخرى.

ويبدو أن من تبنوا تلك الأحكام قد نظروا إلى المسألة من جانب واحد هو باب (الإضافة) ولم يوسعوا النظر في أبواب نحوية أخرى تضمنت الفصل بأنماط مختلفة ، أشهرها ما ضمته مباحث النداء، والنفي بـ (لا) والإخبار بـ (كم) ، ثم أدخل الموضوع دائرة الخلاف بين البصريين والكوفيين، ونُسب لكل من الفريقين رأي يخالف رأي الفريق الآخر، وحجج معززة بالشواهد.

يقوم البحث على تتبع هذه الظاهرة اللغوية وفق المنهج التاريخي، فيرصد شواهدها من الشعر والنثر، ويوضح رأي الباحثين فيها، وعللهم في إقرار بعضها دون بعض، واختلافهم في المدى الذي يصح القياس عليه منها من خلال النظر المتأني في المصادر الأصول لأئمة النحاة دون الاكتفاء بما رددته كتب الخلاف، مع تعزيزه بنصوص منها قد تبدو للقارئ طويلة ولكنها تعبر بجلاء عن الرأي المقصود، ليكون على بينة من حقيقته، ثم بعد هذا كان النظر في آراء الذين جاؤوا من بعدهم في القرون المتتابعة حتى الوقت الحاضر، تمهيداً للوصول إلى قرار في المسألة يستند إلى ظاهر نصوص اللغة العربية.

و عليه جاءت محاور الدراسة كمايلي :

- **الأصل في الفصل بين المضاف و المضاف إليه**

١ - عند البصريين و الكوفيين

- **الفصل بين المضاف و المضاف إليه في الشروح**
- **التوجه الذي تراه الدراسة في المسألة و مسوغاتها العلمية**

- **الأصل في الفصل بين المضاف و المضاف إليه :**

يرى سيبويه (ت ١٨٠هـ) الفصلَ قبيحاً بين المضاف والمضاف إليه، ويعدّه من ضرورات الشعر، يقول: (ولا يجوز "يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار"

إلا في الشعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور،...[١] ومما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة[٢]:

تذكرتُ أرضا بها أهلها ... لله درُّ - اليومَ - من لامَها

وهذا ما ذهب إليه شيخه الخليل (ت١٧٠هـ)، حين تحدّث عن الفصل بين "كم" الخبرية ومجرورها فقال: (إذا فصلت بين "كم" وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منوّن؛ لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور، لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضاربٌ بك زيداً، ولا نقول: هذا ضاربُ بك زيدٍ... وقد يجوز في الشعر أن تجرّ وبينها وبين الاسم حاجز، فنقول: كم فيها رجلٍ) [٣]، كما قال الأعشى[٤]:

إلا عُلالَةَ أو بُدا ... هة سابحٍ نهدِ الجُزاره

ويتفق الخليل وسيبويه على أنّ الاسم الثاني في نحو: (يا زيدَ زيدَ عمرو) وما يشبهه من الأعلام المكررة في النداء مقحم بين المضاف والمضاف إليه للتوكيد. جاء في "الكتاب": (هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة، ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرو، ويا زيدَ زيدَ أخينا، ويا زيدَ زيدَنا. زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء. وهي لغة للعرب معروفة... وقال الخليل رحمه الله: هو مثل: لا أبا لك. قد علم أنه لو لم يجيء بحرف الإضافة قال: أباك، فتركه على حاله الأُولى. واللام ها هنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيمَ تيمَ عَديّ)[٥]. ويتفقان أيضاً على أنّ اللام فاصلة بين المضاف والمضاف إليه في نحو: لا غلام لك. ولا يجيزان هنا الفصل بأكثر من اللام[٦].

ويجيز يونس بن حبيب (ت ١٨٢ه) الفصل بين المتضايفين هنا، وفي باب "كم" الخبرية بما لا يتم به الكلام من الظرف والجار والمجرور. يقول

سيبويه: (ومن قال كم بها رجل مصابٍ فلم يبال القبح قال: لا يدي بها لـــك، ولا أخا يومَ الجمعة لك، ولا أخا فاعلمٍ لك. والجرّ في "كم بها رجلٍ مصابٍ" وترك التنوين في لا يدي بها لك، قول يونس. واحتج بأن الكلام لا يســتغني إذا قلت: كم بها رجل...)[٧].

فجواز الفصل عنده في ذينك الموضعين مقيد (بما لا يتم به الكــلام، كقولك: لا يدي بها لك، ومعناه لا طاقة بها لك، و "بها" في هذا الموضـــع لا يكون خبراً، ولا يتم)[٨]. أما زيادة اللام بين جزءي الإضافة في النداء فهــو عند الخليل وسيبويه من ضرورات الشعر. قال الأول: (وكذلك قول الشاعر إذا اضطر: يا بؤس للحرب، إنما يريد: يابؤس الحرب)[٩].

وخلاصة القول إنّ شيوخ البصرة يرون الفصــل بــين المتضــايفين قبيحاً ويعدُّونه من ضرورات الشعر، ولم يخصوا الفاصل بنوعٍ ما. إلا أنّ شواهد (الكتاب) عليه تحددت بالظرف، مثل (الليلة) و (اليــوم) و (يومــا)، وباللام في (يا بؤس للحرب)، وبالجار والمجرور، نحو: (فــي الحــرب) أو بهما وبما يتعلق بالمجرور، نحو (من إيغالهن بنا). كمــا يُعتــرض بحــرف العطف مع الاسم المعطوف على المضاف في نحو (بين ذراعــي وجبهــة الأسد). ومن نسب إلى سيبويه القول باختصاص الفصل في الشعر بالظرف فهو واهم[١٠].

واتفقوا على جواز الفصل بالاسم المكرر في النداء في نحو (يا تيمَ تيمَ عديّ)، وباللام في المنفيّ بـــ "لا" في نحو: (لا أبا لك). وأجاز يونس الفرق بين "كم" الخبرية ومجرورها في نحو: (كم بها رجلٍ مصابٍ)، والاعتــراض بأكثر من اللام في نحو: (لا يدينِ بها لك) إذا لم يكن الكلام قد تم. لقد تــابع البصريون الخليل وسيبويه في أكثر المسائل، وتوسع المبرّد قليلاً حين أدخل شبه الظرف، وهو (المصدر وما كان مثله من حشو الكلام). وأخــرج مــن الباب ما عدّاه فصلاً، مثل (بين ذراعي وجبهة الأسد) وشبّه به في رأيٍ ثانٍ

له الاسم المكرّر في نحو (يا تيمَ تيمَ عديّ)[١١] كما سوّى هو والزجّاجي جواز الفرق باللام في حالتي النفي والنداء[١٢].

أما نحاة الكوفة فلم يصل إلينا من مصنفاتهم النحوية إلا القليل، لكن يستوقفنا منهم الفراء (ت ٢٠٧ه) الذي قال ذكر الفصل بين جزءي الإضافة وهو يفسر قوله تعالى: **"فلا تحسبنّ الله مخلف وعده رسله"(إبراهيم ٤٧)** فقال: (... وكان بعض النحويين ينصب "الليلة" ويخفض "أهل" فيقول: يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار، و: كناحت يوماً صخرةٍ. وليس ذلك حسناً في الفعل[١٣] ولو كان اسماً لكان الذي قالوه أجوز، كقولك: أنت صاحب اليومَ ألفِ دينار، لأن الصاحب إنما يأخذ واحداً ولا يأخذ الشيئين والفعل قد ينصب الشيئين ، ولكن إذا اعترضت صفة[١٤] بين خافض وما خفض جاز إضافته، مثل قولك: هذا ضاربُ في الدار أخيه، ولا يجوز إلا في الشعر. مثل قوله:

تروّح في عِمّيّه وأعانه ... على الماء قوم بالهراوات هُوجُ
مؤخّرُ عن أنيابه جلدِ رأسه ... لهن كأشباه الزّجاج خُروج

وزعم الكسائي أنهم يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف، بصفة، ويقولون: هو ضاربُ في غير شيء أخاه، يتوهمون إذا حالوا بينهما أنهم نوّنوا . ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله: **فزججتها متمكناً زجَ القلوصَ أبي مزاده**

قال الفراء: باطل. والصواب: زجّ القلوص أبو مزاده)[١٥].

و يُلاحظ أن الفراء لا يستحسن الفصل بين المتضايفين، سيما إذا كان المضاف وصفاً عاملاً، حتى لو كان الفاصل ظرفاً. ولا يجيزه إلا في الشعر بالظرف والجار والمجرور، أما بغيرهما فهو (ليس بشيء) و (باطل). وبذلك حكم على قراءة عبد الله بن عامر، وعلى غيرها. ومن نسب إليه الإجازة في غير ما ذكرنا فهو واهم[١٦].

ويبدو موقف شيخه الكسائي (ت ١٨٩ه) فيه شيء من اللين ، فهو يحترم ما سمع من نصوص. قال أبو شامة المقدسي (ت ٦٦٥ه): (يُروى أن عبد الله بن ذكوان[١٧]قال: سألني الكسائي عن هذا الحرف وما بلغه من قراءتنا، فرأيته كأنه أعجبه، ونزع بهذا البيت:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهمَ تنقادِ الصياريف

فنصب الدراهم)[١٨]. وقال أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٣٨ه): قال الفراء: أنشدني الكسائي بيت عنترة: **يا شاة مَن قنص لمن حلت له**

قال: وزعم الكسائي أنه إنما أراد: يا شاة قنصٍ، وجعل "مَن" حشوا في الكلام كما تكون "ما" حشواً. وأنكر الفراء هذا وقال: إنما أراد: يا شاة مِن مقتنصٍ لأن "مَن" لا تكون حشواً ولا تُلغىَ)[١٩]. وقال أبو البركات بن الأنباري ت٥٧٧ه: (وقد حكى الكسائي عن العرب: هذا غلام، والله، زيدٍ)[٢٠]. ولكني مع هذا لم أقع على صريح رأيه في المسألة، أعني تجويز الفصل، ولو كان صرّح بذلك لذكره تلامذته، وتقدم ما نقل عنه من (أنهم يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف، بصفة، ويقولون: هو ضارب في غير شيء أخاه).

وحين نتلمس الموضوع في مصادر الكوفيين الأخرى لا نجد زيادة على ما تقدّم، ولا رأياً جديداً يتسم بالوضوح[٢١]. وفي ضوء ما تقدم يلاحظ أن الموازنة بين آراء الفريقين في المسألة تشير إلى الآتي:

أولاً: لا يختلف الفريقان بوجه عام في أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز في سعة الكلام، بل يختص بالشعر، وقصره الفراء من الكوفيين على الظرف والجار والمجرور دون غيرهما. ولم يحدد البصريون الفاصل بلفظٍ ما.

ثانيا: تعددت جوانب الموضوع لدى البصريين بسبب توفر كتبهم النحوية، إذ إنهم أجازوا الفصل في حالات. على حين لم يصل إلينا من دراسة

الكوفيين إلا ما يتعلق بباب (الإضافة)، وإن كانت هي المحور الذي يدور حوله البحث.

ثالثا: لم يتعرض البصريون للقراءات القرآنية المتعلقة بالمسألة بشيءٍ. في حين ردّها الفرّاء ومن تبعه من الكوفيين؛ لأنهم خصّوا ذلك بالظرف والجار والمجرور في الشعر.هذا أهم ما توصلت إليه الدراسة من خلال المصادر الأُصول، ولكن يحلو لبعضهم أن يعد مسائل من الخلاف بين البصريين والكوفيين، يسرد فيها حججاً وأحكاماً ليس لها أصل في كتبهم.

- الفصل بين المضاف و المضاف إليه في الشروح

يسجل أبو البركات الأنباري في (الإنصاف) من هذا الخلاف مسألتين:

إحداهما: في الفصل بين "كم" الخبرية وتمييزها، قال فيها: (ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين "كم" في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضاً، نحو: كم عندك رجلٍ، وكم في الدار غلامٍ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجرّ، ويجب أن يكون منصوباً)[٢٢]. أمّا ما نسبه إلى البصريين فيردّه ما ذكرناه آنفاً من تجويز يونس الاعتراض بين "كم" ومجرورها في سعة الكلام إذا لم يتم المعنى بالمفصول. وجوزه البصريون في الشعر. واستشهد سيبويه لذلك بثلاثة أبيات[٢٣]، نسب أبو البركات إنشاد اثنين منها إلى الكوفيين.

والمسألة الأخرى: في الفصل بين المتضايفين قال فيها: (ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجرّ. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها. قال الشاعر:

فزججتها بمزجة زجّ القلوصَ أبي مزاده

والتقدير: زجّ أبي مزادة القلوص، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول...)[٢٤] ثم راح يسرد شواهد ادّعى أنّ الكوفيين احتجوا بها لمذهبهم لم أقف عليها إلا قراءة عبد الله بن عامر. لقوله تعالى: "**وكذلك زيّن لكثيرٍ من المشركين قَتْلَ أولادهم شركاؤُهم**"(الأنعام، ١٣٧) بضم زاي "زين"، ورفع لام (قتل) ونصب دال "أولادهم" وخفض "شركاؤهم". ويكون بذلك قد فصل بين المضاف "قتلُ" والمضاف إليه "شركائهم" بالمفعول وهو "أولادهم"[٢٥]. وحتى في هذه القراءة فإنّ الفرّاء وهو من شيوخ الكوفيين لا يجد لها وجهاً إذ يقول: "وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر: **(فزججتها بمزجة زجّ القلوصَ أبي مزاده)** بشيء وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية"[٢٦].

ولعلّ القارئ يلاحظ بعد الاطلاع على رأي الكوفيين أن ابن الأنباري يفتعل خلافاً، ويصطنع قولاً لم يقل، وليس ببعيد عنه رأي الفراء في البيت المتقدم، و وسمه القراءة بأنها ليس بشيء، فضلاً عن أنّ البصريين لم يتعرضوا لها بتأييدٍ أو تنديد، ومن هنا يكون صاحب الإنصاف متزيّداً عليهم في قوله: "والبصريون يذهبون إلى وَهْي هذه القراءة، و وهم القارئ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافة دليل على وَهْي القراءة، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام "شركائهم" مكتوباً بالياء، ومصاحف أهل الحجاز والعراق "شركاؤهم" بالواو)[٢٧].

وقد أوقع أبو البركات مَن جاء بعده في وهم سرى طويلا بين النحاة،قديماً وحديثاً، فنسبوا إلى كلٍّ من الفريقين ما نسبه إليهم في المسألتين[٢٨]. وفوق هذا فتح أبو البركات الباب أمام الباحثين ليتهموا البصريين بتخطئة ابن عامر، وتضعيف قراءته. وننقل مثلاً قول المخزومي وهو يحيل على "الإنصاف": (ولا ننسَى موقفهم من ابن عامر مقرئ أهل

الشام... فقد غلط البصريون ابن عامر في قراءته... لأنه فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول. فقد منع ذلك جمهور البصريين، ورموا ابن عامر بالجهل بأصول العربية)[٢٩] و كذا قال الحلي وهو يتحدث عن قراءة ابن عامر (فقبلها الكوفيون، ورتبوا عليها جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور. وغلط البصريون ابن عامر واتهموه بالوهم)[٣٠].

وقد تصدّى طائفة من العلماء للردّ على منكري القراءة واحتجوا لصحتها، سنداً وعربية، ومن هؤلاء أبو حيان الأندلسي، فقد أجاز قراءة ابن عامر، وشنّ هجوماً على ابن عطية والزمخشري وأبي علي الفارسي، لرفضهم قراءة ابن مالك[٣١]. وكذلك دافع ابن الجزري عن قراءة ابن عامر، وذكر وجه قوتها من حيث المعنى، يقول: "وأما قوته من جهة المعنى، فقد ذكر ابن مالك ذلك من ثلاثة أوجه (الأول) كون الفاصل فضلة فإنّه لذلك صالح لعدم الاعتداد عليه، (الثاني) أنّه غير أجنبي معنىً لأنه معمول للمضاف هو المصدر، (الثالث) أنّ الفاصل مقدر التأخير لأنّ المضاف إليه مقدر التقديم لأنّه فاعل في المعنى[٣٢].

أما ابن مالك فقد كان أكثر وضوحا في المسألة، وأوسع دائرة لمواطن الفصل في سعة الكلام، فأجاز الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن فاعلاً ولا في حكم الفاعل، والفصل بـ (إمّا)، والفصل بالقسم. وانتصر خلال احتجاجهِ لقراءة ابن عامر التي قال فيها: (والفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً جدير بأن يكون جائزاً في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار... وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر رضي الله عنه... لأنها ثابتة بالتواتر)[٣٣]. وذكر أنّ الفصل حسُنَ لثلاثة أمور: كون الفاصل فضله، وغير أجنبي، ومقدّر التأخير[٣٤]. وقال "فعُلِم بهذا أنّ قراءة ابن عامر –رحمه الله- غير منافية لقياس العربية"[٣٥].

لقى كلام ابن مالك رواجا لدى العلماء الذين تقبلوا أقواله قبولا حسنا، واعتمدوا عليها في مصنفاتهم، وضمنوها شروحهم لكتبه النحوية، يبدو هذا واضحاً من خلال شرحهم لقوله في آخر باب (الإضافة) من الخلاصة الألفية[٣٦]:

فصل مضافٍ شبهِ فعل ما نصب ... مفعولا أو ظرفا أجز. ولم يُعب
فصلُ يمين واضطراراً وُجدا ... بأجنبي، أو بنعتٍ أو نِدا

فمن أخذ برأيه على سبيل حسن بن قاسم المرادي[٣٧]، وجمال الدين بن هشام[٣٨]، وبهاء الدين بن عقيل[٣٩]، والحافظ ابن الجزري الذي ذكرنا رأيه من قبل. ومن المحدثين عباس حسن[٤٠]، ومحمد الأنطاكي[٤١]، والدكتور أحمد مكي الأنصاري[٤٢].

تلك هي وجهات النظر حول الظاهرة قديما وحديثا، عُرضت بوضوح لنتبين من خلالها مواقف منها :

الأول: أنّ الفصل أسلوب غريب على العربية، ولكنه من صنع الشعراء، يلجؤون إليه فراراً من المألوف المعهود في نظام النثر إشباعاً لرغبتهم الفنية.

والثاني: أنه أسلوب عربي، ولكنه خاص بالشعر، وضرورة من ضروراته، يلجأ إليه الشاعر متى اضطر.

والثالث: أنه من أساليب اللغة، ومنه ما هو جائز في نثر الكلام ونظمه، ومنه ما هو مقصور على الشعر دون غيره.

التوجه الذي تراه الدراسة في المسألة و مسوغاتها العلمية

تذهب الدراسة وفق التحليل العلمي الذي تسير فيه إلى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه في صوره المختلفة أسلوب عربي فصيح، يصح

استعماله على السعة في الكلام المرسل والمنظوم ، و تبرر هذا التوجه بمسوغين كما يلي :

الأول: استند المانعون إلى علل يبدو لي ضعفها؛ لعدم اطرداها من جهة، ولمخالفتها المسموع من الكلام الفصيح من جهة أُخرى. وأوّل من علل لذلك الخليل بن أحمد الذي قال: (لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور، لأنّ المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة)[٤٣]. وردّد أكثر النحاة من بعده هذا الحديث، وداروا في فلكه، مع الاختلاف أحياناً في اللفظ والمضمون. فابن يعيش يرى أنّ (الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح؛ لأنهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنوّن كذلك لا يحسُن الفصل بينهما)[٤٤]. ويرى ابن أبي الربيع أنّ (المضاف والمضاف إليه يُنزلان منزلة الاسم الواحد، لأنه يعرّفه، ويفصله من غيره، ويخصصه من بين سائر جنسه، فنزلت الإضافة لذلك منزلة الألف واللام. فكما أن الألف واللام مع الاسم كالشيء الواحد فالاسمان المضاف أحدهما إلى الآخر كالشيء الواحد، ولذلك لا يفصل بينهما، فلذلك لا يقع التنوين بينهما)[٤٥].

- ويقول محمود شكري الألوسي (ت ١٣٤٢ه) (إنّ المضاف إليه منزّل من المضاف منزلة الجزء منه، لأنه واقع موقع تنوينه، فكما لا يفصل بين أجزاء الجسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه)[٤٦].
- وعند الدكتور مهدي المخزومي (المضاف والمضاف إليه مرتبط أحدهما بالآخر لفظاً ومعنى، ومنزلان منزلة الكلمة الواحدة. ولا يفصل بينهما بفاصل إلا في مواضع قليلة)[٤٧].

فالمتضايفان لدى هؤلاء (كأنهما كلمة واحدة) أو (كالشيء الواحد) أو (ينزلان منزلة الاسم الواحد). والمضاف إليه من تمام المضاف وداخل فيه. يقوم أحدهما من الآخر مقام التنوين، أو الألف واللام من الاسم. فعلى هذا

(يقبح) أو (لا يحسن) أو (لا يفصل بينهما) (كما لا يفصل بين أجزاء الجسم)، لأنه (مرتبط أحدهما بالآخر لفظاً ومعنى).

والصحيح أنّ الإضافة أحدثت بين الجزءين ارتباطا معنويا، وأصبح اللفظان يؤديان معنىً مخصَّصاً أو معرَّفاً، مع بقاء كل منهما على هيأته وصورته، ولم يذب الثاني في الأول، أو يدخل فيه، كما قال الخليل. ولذلك تبقى شخصيته تامة، يمكن أن تبتعد عن جارها بالفصل أحياناً. ويشهد لهذا النصوص الفصيحة، ومنها ما نقله الذين ذكرتهم، إذ لم يلبث أحدهم حين ذكر ما ذكر حتى يستدرك تواً أن العرب فصلت بينهما بأشياء، ولكنه يعدّها من الضرائر. و قصر أكثرهم هذه الضرائر على الشعر بالظرف والجار والمجرور، وراحوا يعللون لها. يقول ابن يعيش: (وإنما جاز بالظرف لأنّ الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان، فكانت كالموجودة وإن لم تذكر، فكأن ذكرها وعدمها سيّان، فلذلك جاز إقحامها فاعرفه)[٤٨]. و يرى في موضع آخر أن العرب توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال. ولذلك فصلوا بها بين المضاف والمضاف إليه. وبعد أن يورد أمثلة لذلك يقول: (وإذا جاز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه وهما كالشيء الواحد، كان جوازه في "إنّ" واسمه أسهل...)[٤٩].

وهذا شبيه بقول المبرّد: (إنّه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا أن يضطر شاعر، فيفصل بالظروف وما أشبهها، لأن الظرف لا يفصل بين العامل والمعمول فيه تقول: إنّ في الدار زيداً، وأنّ اليومَ زيداً قائم...)[٥٠]. و لكن المبرد لا يمكنه التعليل حين يجد فصلاً بغير الظرف، فيذهب إلى أنّ هذا نظيره، يقول: (ونظير الظرف في ذلك المصدر وما كان مثله من حشو الكلام، كقوله:

أشمُّ كأنه رجل عبوس معاودُ، جرأة وقت الهوادي[٥١]

ولعل هذه العلل لم تقنع ابن مالك لمّا وجد نفسه محتظرا أنواعا من الفصل في النثر، وخصّها بالضرورة، فذكر لهذا التخصيص مع اعترافه بكثرة شواهده، وجهين[٥٢]:

أحدهما: أنّه فصل بما لا يتعلق بالمضاف فتمحضت أجنبيّته.

الثاني: أنه فصل بحرفِ جرٍ أو بما فيه معنى حرف جرّ، مع كون المضاف مقتضياً للجر، ففي إبلائه ظرفاً أو حرف جرّ، يلاقي مقتضى جرّ.

ويبدو أن قراءة ابن عامر أخذت شيئاً من جهده للاحتجاج لها، وتعليل القياس عليها، لأن أول ميزة فيها هو فصل المضاف بمفعولٍ غير أجنبي عنه، لكن ابن مالك أجاز اختياراً الفصل بالقسم في نحو: (سمعت صوتَ والله زيدٍ) وهو أجنبي من المضاف كما أجاز الفصل بالجار والمجرور في مثل الحديث الشريف:

(هل أنتم تاركو لي صاحبي)، وهو خلاف ما أورده في الوجه الثاني.

أما الدكتور إبراهيم أنيس الذاهب إلي (أنّ الفصل بين المتضايفين ظاهرة غريبة على أساليب اللغة)، فإنّ تعليله للأمر بأنه من فعل الشعراء، يلجؤون إليه (فراراً من المألوف المعهود في نظام النثر، وإشباعاً لرغبتهم الفنية التي تأبى عليهم في الكثير من الأحيان التقيد بقيود اللغة كلما سنحت لهم الفرصة)[٥٣].

إنّ هذا التعليل يردّه نصوص النثر الصحيحة التي ورد فيها الفصل، فضلا عن أن شواهد الشعر من الكثرة بحيث لا تشكل (ظاهرة لغوية غريبة)، ولو صحّ طرحها هنا للسبب الذي ذكره لصدق هذا على أساليب كثيرة في التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والإضمار والإظهار، وفي أنواع من الاعتراض بين المتلازمات عدّ النحاة شواهدها الشعرية صحيحة يقاس عليها. ولو فُتح باب المنع لهذه العلة لأُلغيت أساليب، ومُنعت تراكيب هي ثروة لغوية عربية نافعة.

ومن الغريب أن الذين أطلقوا القول بمنع الفصل في باب الإضافة أجازوا في غيره أنواعاً، وعللوا للجواز تارة وأهملوا التعليل تارة أخرى(٥٤). وإن شئت دليلاً فاستمع إلى قول الزمخشري وهو يتحدث عن الفصل باللام جوازاً في نحو: (لا أبالك) فيقول: (ونظيرتها "تيم" الثانية في:

يا تيمَ تيمَ عدِيٍ لا أبا لكم لا يُلقينكم في سوأة عمر

أقحمت بين المضاف والمضاف إليه، ووُسطت بينهما كما قيل بين العصا ولحائها. وهي بما حصل بتوسطها من التكرير معطية معنى التوكيد والتشديد)(٥٥). أرأيت كيف نُزّل الجزءان منزلة العصا ولحائها، ثمّ يجوز الاعتراض بينهما؛ لأنه أعطى التوكيد والتشديد)؟! وإن تعجب فعجب أمرهم حين يعدّون سقوط الفاصل ممنوعاً في مواضع، وضرورة شعرية. يقول ابن السرّاج: (والشاعر قد يضطر فيحذف اللام ويضيف، قال:

أبالموت الذي لابدّ أني ملاق، لا أباك تخوفيني

وقال الآخر:

وقد مات شمّاخ ومات مزرّد وأي كريم لا أباك مخلد)(٥٦)

إن ذهاب القائلين بمنع الفصل إلى جواز وقوع أنواع منه في غير باب الإضافة، وذهاب غيرهم إلى إباحته في مواضع من هذا الباب يشكل دليلاً آخر على ضعف علل النحاة؛ لأنه يعني وقوعه في الكلام لا محالة.

والمسوغ الثاني: إنّ الأسلوب الذي أُؤيد إجازته لا يجافي الحسّ اللغوي. والنصوصُ الكثيرة التي ورد فيها مأنوسة في غالبها، سليمة في تركيبها. وما وقع منها على خلاف ذلك فهو النادر، وأمره لا يختلف عما يرد في الأساليب غير الممنوعة حين لا يتمكن المتكلم من استعمالها بوضوح؛ لضعف لغته، وقلة زاده في البيان.

وخير دليل على فصاحته الجمل التي مثّل بها النحاة قياسا على الشواهد التي أوردوها.

فمن أمثلة الفراء: (أنتَ صاحبُ اليومَ ألفِ دينارٍ) و (هذا ضاربُ في الدار أخيه)[٥٧]. ومن أمثلة ابن جني ما ورد في قوله، وهو يبين شواهد الفصل: (وقوله: "هما خطتا إمّا إسارٍ ومنّةً" ففصل بين "خطتا" و "إسارٍ" بـ "إمّا" ونظيره : هو غلامُ إمّا زيدٍ وإما عمرو)[٥٨]. ومن أمثلة ابن مالك: (عرفت إعتاق الجاريةَ سيدِها وإعطاءَ الدرهمَ زيدٍ)[٥٩].

وأمّا الفصل بالمعطوف على المضاف مع العاطف فقد صار في عصرنا مأنوساً نتكلم به ونكتب، وما ذلك إلا لسهولة التركيب، وإيجازه، وعدم مجافاته الذوق. ومن أمثلة سيبويه عليه: (مررت بخير وأفضلِ مَن ثَمَّ)[٦٠]. ولعل ابنَ جني ظنّه من كلام العرب فسلك مثله ضمن شواهد الفصل قائلا: (ومنه قولهم: هو خيرُ وأفضلُ مَن ثُمّ)[٦١]. ومن أمثلة الفراء: (عندي نصفٌ أو ربعُ درهم، وجئتك قبل أو بعدَ العصر...)[٦٢]. فلا غرابة إذن في هذه الأمثلة. وعليه فلا غرابة في أن يُنشئ المتكلم مثلها.

والمسوغ الثالث: أنّ هذا الأسلوب لا يتعلق بمسألة الإعراب من رفع، ونصب، وجرّ، ولا بعلاماته. فليس يترتب على إباحته زيادة في قاعدة إعرابية، ولا تفريع في حكمها، ولا تشتيت لها. وإنما فيه فسحة للمتكلم، وتيسير للمنشئ كائناً من كان، لكي يختار من مجاري الكلام، ويستعمل ما يشاء من طرق التقديم والتأخير، وهو من فنون القول، بشرط البيان الصحيح، ووضوح المعنى في غير إبهام ولا غموض، ولا تلاعب بالألفاظ.

والمسوّغ الرابع: ما ورد عن العرب الفصحاء، علاوة على القراءات القرآنية، من نصوص نثرية وشعرية صحيحة، جاء الفصل فيها صريحاً لا يحتمل التأويل. وهي من الكثرة بحيث تشكل وحدها دليلاً قوياً لا تثبت أمامه العلل[٦٣]. ويعضدها نصوص أخرى احتملت التأويل. وحسبنا ابن عصفور

الأشبيلي الذي أورد في "ضرائر الشعر" عشرين بيتا، وأربعة نصوص من الكلام المرسل وقع الفصل بين المتضايفين في كل منها[٦٤].

ولكي يكون الدليل في متناول البحث فقد جمعنا شواهد كثيرة ، وقع فيها الفصل، نورد بعضها في الصفحات الآتية، وقد بدأنها بالحروف الفاصلة وأنهيناها بالجمل.

الشواهد:

أولا: الفصل بالحرف:

- الفصل بالكاف: قال ابن جني: (فأمّا قول الآخر)[٦٥]: فصُيروا مثل كعصفٍ مأكول.

فلابد فيه من زيادة الكاف، فكأنه قال: فصُيروا مثل عصفٍ مأكول. فأكد الشبه بزيادة الكاف)[٦٦].

- الفصل باللّام[٦٧]: أنشد سيبويه قول الشاعر (وهو سعد بن مالك):

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا

قال: إنما يريد: يا بؤس الحرب[٦٨].

- الفصل بـ: لا : وقوعها كثير بين المضاف والمضاف إليه، للنفي أحياناً، وزائدة لتوكيده أحياناً أخرى، ومن ذلك: أنشد سيبويه لأبي الطفيل عامر يرثي ولده:

تركتني حين لا مالٍ أعيش بـه وحين جُن زمان الناس أو كلبا[٦٩]

- الفصل بـ ما[٧٠]: قال ابن مالك في كلامه على "أي" (وقد تردف بـ "ما" مع إضافتها لفظاً، كقوله تعالى: "**أيما الأجلين قضيتُ فلا عدوان عليّ**"[٧١].

ثانيا: الفصل بالظرف والجار والمجرور[٧٢].

١- نقل ابن مالك عمن يوثق بعربيته (تركُ، يوما، نفسك، وهواها سعيٌ لها في رداها)[٧٣].

٢- أنشد سيبويه: يا سارق الليلة أهل الدار)[٧٤]. قال الفراء: (وكان بعض النحويين ينصب "الليلة" ويخفض "أهل" فيقول: يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار)[٧٥].

٣- أنشد سيبويه لذي الرمة: كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج

فصل بالجار والمجرور وبما تعلق بالمجرور[٧٦].

ثالثاً: الفصل بالمعطوف على المضاف[٧٧]

١- قال الفراء: (وسمعت أبا ثروان العكلي يقول: قطع الله الغداة يدَ ورجلَ من قاله)[٧٨].

رابعا: الفصل بالشرط والقسم [٧٩]

أ- الفصل بالشرط: قال الرضي: (حكى ابن الأعرابي: هو غلام، إن شاء الله ابنِ أخيك)[٨٠].

ب- الفصل بالقسم: قال أبو البركات الأنباري: (وقد حكى الكسائي: هذا غلام، والله زيدٍ)[٨١].

خامساً: الفصل بالاسم:

أ- الفصل بالاسم الصريح[٨٢].

قال ابن مالك: وروى الكسائي نصب "الدراهم" وجر "تنقاد" من قول الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقادِ الصياريفِ[٨٣]

ب- الفصل بالصفة: أنشد ابن مالك لمعاوية بن أبي سفيان:

نجوت وقد بلّ المرادي سيفه من ابن أبي، شيخ الأباطح طالب

قال: أراد: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح فوصف المضاف قبل ذكر المضاف إليه(٨٤).

د- الفصل بالضمير:

قال ابن مالك: (وأنشد أبو العباس ثعلب بجر "مطر" من قول الأحوص(٨٥):

لئن كان النكاح أحلّ شيءٍ فإن نكاحها مطرٍ حرام

أي: نكاح مطر إياها، ولا ضرورة في هذا ولا في بيت الأخفش(٨٦).

ه- الفصل بالعلم المكرر في النداء:

أنشد سيبويه لجرير(٨٧):**يا تيم تيم عديّ لا أبا لكم لا يلقينكم في سوأة عمرُ**

سادسا: الفصل بالجملة:

١- قال ابن جني: (ومثله في الفصل قول الآخر فيما أنشد ابن الأعرابي:

فأصبحتُ بعد، خطّ بهجتها كأن قفراً رسومها قلماً

أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلما خط رسومها فأوقع من التقديم والتأخير ما تراه(٨٨).

وبعد، فهذه إضمامة من كلام العرب الفصيح، منها ما هو شعر، وهو الكثير، ومنها ما هو نثر وهو الأقل، ومنها ما يتطرق إليه الاحتمال وهو الأقل، ومنها ما لا يحتمل تأويلاً وهو الكثير، ومنها ما اتفق على جوازه في سعة الكلام، ومنها ما اختلف في جوازه.

وفي هذه النصوص دلالة قوية أركن إليها لإجازة الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الكلام شعره ونثره.

هوامش البحث :

(١) **سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ج١، ص ١٧٦- ١٨٠.

(٢) **ديوان عمرو بن قميئة** ، شرح و تحقيق: خليل ابراهيم عطية ، ط٢ ،دار صـــادر : بيروت ، ١٩٩٤م . ص٧١

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٦٤- ١٦٨.

(٤) **ديوان الأعشى** ، محمد محمد حسين ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ . ص ١٥٩.

(٥) سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص ٢٠٥- ٢٠٦.

(٦) المصدر السابق ، ج٢، ص ٢٧٩- ٢٨١.

(٧)سيبيويه، الكتاب، ج١، ص ٢٨٠- ٢٨١.

(٨) **الفارسي، أبو علي، المسائل البصريات**، تحقيق: أحمد محمد أحمد، القاهرة، ١٩٨٥، ج١، ص ٥٣٣.

وابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغـــداد، ١٩٨٢، ج٢، ص ٥٠.

(٩) سيبويه، الكتاب، ٢٠٦/٢.

(١٠) ويُنظر: **ضيف، شوقي، المدارس النحوية**، مصر، ١٩٦٨.

(١١) **المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عضـــيمة، القاهرة، ١٣٨٥ه، ج٤، ص ٣٧٦.

(١٢) **الزّجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن إسحاق، اللامات**، تحقيق: د. مـــازن المبـــارك، دمشق، ١٩٦٩، ص ٩٩- ١١٢.

(١٣) يعني اسم الفاعل العامل.

(١٤) يعني الظرف والجار والمجرور.

(١٥) **الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، القاهرة، ١٩٦٦، ج١، ص ٨١- ٨٢.

(١٦) يُنظر: **الجرجاني، القاضي علي بن يزيد، الوساطة بين المتنبي وخصومه**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، بيروت، بلا ت، ص ٤٦٥.

(١٧) من رواة قراءة ابن عامر، يُنظر: **ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين، النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضباع، القاهرة، بلا ت، ج١، ص ١٤٥.

(١٨) **البغدادي، الشيخ عبدالقادر عمر، خزانة الأدب**، تحقيق وشرح محمد عبدالسلام هارون، ط١، مصر، ١٩٨١، ج٢، ص ٢٥٥.

(١٩) **الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، مصر، ١٩٦٩، ص ٣٥٣.

(٢٠) **ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف**، نشر محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤، القاهرة، ١٩٦١م، ج٢، ص ٤٣١.

(٢١) يُنظر مثلا:

- **ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب**، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط٢، مصر، ١٩٥٦م، ج١، ص ٧٧- ١٢٥.
- البغدادي، خزانة الأدب، ج٢، ص ٢٥١.
- **الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن)** تحقيق: محمود محمد شاكر، ط٢، مصر، دار المعارف، لا ت، ج٨، ص ٤٣.

(٢٢) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٤١، ج١، ص ٣٠٣.

(٢٣) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٦٦.

(٢٤) ابن الأنباري، الإنصاف، مسألة ٦١، ج٢، ص ٤٢٧.

(٢٥) **ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، ج٢، ص ٢٦٣- ٢٦٥.

(٢٦) الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ٣٥٨.

(٢٧) ابن الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ٤٣٦.

(٢٨) يُنظر مثلاً: - الطبري، هامش جامع البيان، ج٨، ص ٤٤.

- **مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن**، دراسة وتحقيق حاتم صالح الضامن، العراق، لا ط، لا ت، ج١، ص ٢٧١- ٢٧٢.
- **الزمخشري، أبو القاسم جار الله، الكشاف**، بيروت، لا ط، لا ت، ج٢، ص ٥٤.
- **أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق د. مصطفى النحاس، ط١، القاهرة، ١٩٨٧، ج٢، ص ٥٣٥.

(٢٩) **المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ط٢، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٣٣٧.

(٣٠) **الحلي، حازم سليمان، الكوفيون والقراءات**، بغداد، ١٩٨٩، ص ٤٢- ٤٣.

(٣١) **أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط**، دراسة وتعليق عادل عبدالموجود ومحمد معوض، ط١، بيروت، ١٩٩٣، ج٤، ص ٢٣١- ٢٣٢.

(٣٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج٢، ص ٢٦٥.

(٣٣) **ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين بن محمد، شرح التسهيل**، تحقيق محمد عبدالقادر، ود. طارق السيد، ط١، بيروت، ٢٠٠١، ج٣، ص ١٤١.

(٣٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص ١٤١.

(٣٥) **ابن مالك، شرح الكافية الشافية**، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، ط١، بيروت، ٢٠٠٠، ج١، ص ٤٤٠.

(٣٦) **ابن مالك، متن الألفية**، ط٥، القاهرة: بلا ت، ص ٢٨.

(٣٧) **المرادي، حسن بن قاسم، توضيح المقاصد**، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، بلا ط، القاهرة، ١٩٧٦، ج٢، ص ٢٧٥.

(٣٨) **ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، نشره محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٥، بيروت، ١٩٦٦، ج٢، ص ٢٦.

(٣٩) **ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، نشره محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤، القاهرة، ١٩٦٩، ج٢، ص ٥٢.

(٤٠) **حسن، عباس، النحو الوافي**، ط٤، القاهرة، ١٩٦٩، ج٣، ص ٥٢.

(٤١) **الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، بلا ط، بلا ت، ١٩٧٢، ج٢، ص ٢٢٦.

(٤٢) **الأنصاري، أحمد مكي، نظرية النحو**، بلا ط، دار القبلة، ١٤٠٥ه، ص ٧٨- ٨٨.

(٤٣) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٦٤.

(٤٤) **ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن يعيش، شرح المفصل**، ط١، بيروت، ٢٠٠١، ج٢، ص ١٨٨.

(٤٥) **ابن أبي الربيع، أبو الحسين عبدالله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: د. عياد بن عبدالثبيتي، بلا ط، بيروت، ١٩٨٦، ج٢، ص ٨٨٩.

(٤٦) **الألوسي، محمود شكري، الضرائر، نشره محمد بهجة الأثري**، بلا ط، القاهرة، ١٣١٤ه، ص ١٤٢.

(٤٧) **المخزومي، مهدي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق**، بلا ط، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٧٥.

(٤٨) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص ١٩٠.

(٤٩) المصدر نفسه، ج١، ص ٢٥٨.

(٥٠) المبّرد، المقتضب، ج٤، ص ٣٧٦.

(٥١) المصدر نفسه، ج٤، ص ٣٧٧.

(٥٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ٩٧٩- ٩٨٠.

(٥٣) **أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية**، بلا ط، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢٣٠.

(٥٤) ينظر مثلاً: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٧٨، الزجاجي، اللامات، ص ١٠٠ و ١١.

(٥٥) **الزمخشري، محمود بن عمر، الأحاجي النحوية**، تحقيق: مصطفى الحيدري، بلا ط، حماة، ١٩٦٩، ص ٤٤.

(٥٦) **ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط٢، بيروت، ١٩٨٧، ط١، ج ٣٩٠.

(٥٧) الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص ٨١.

(٥٨) ابن جنّي، الخصائص، ج٢، ٤٠٧.

(٥٩) **ابن مالك، شرح عمدة الحافظ**، تحقيق: عدنان الدروبي، بلا ط، بغداد، ١٩٧٧، ص ٤٩٠.

(٦٠) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٨٠.

(٦١) ابن جنّي، الخصائص، ج٢، ص ٤٠٩.

(٦٢) الفرّاء، معاني القرآن، ج٢، ص ٣٢٢.

(٦٣) بعض النحاة إقرار بهذه الكثرة، ينظر على سبيل المثال: ابن جني، الخصائص ج٢، ص ٤٠٦، وابن مالك، شرح الكافية الشافية ج٢، ص ٩٧٩.

(٦٤) **ابن عصفور، ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، لا ط، دار الأندلس، ١٩٨٠، ص ١٩١- ٢٠٠.

(٦٥) هو رؤبة بن العجاج، ملحقات ديوانه، ينظر: **العجاج، رؤبة، ديوان رؤبة بن العجاج**، ط٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٨١.

(٦٦) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب ج١، ص ٢٩٦.

(٦٧) في شواهد أخرى، ينظر، رصف المباني في حروف المعاني، ص ١٧٩، وسيبوية الكتاب، ٧٠٢/٢.

(٦٨) سيبويه، الكتاب ج٢، ص ٢٠٧.

(٦٩) سيبويه، الكتاب، ج٢، ٣٠٥،

- **وابن الطفيل، عامر، ديوان عامر بن الطفيل**، رواية أبي بكر الأنصاري عن ثعلب، بلا ط، بيروت، ١٩٨٦، ج٢، ص ٥٥٧.

(٧٠) يُنظر في شواهد أخرى: الزمخشري، شرح المفصل ج٨، ص ١٣٥، أبو حيان الأندلسي، ابن هشام، البحر المحيط ج٨، ص١٣٦، مغني اللبيب ج١، ص ٣٤٧.

(٧١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ٩٥٧، سورة القصص آية ٢٨.

(٧٢) ينظر في شواهد أخرى: الزمخشري، الكشاف ج١، ص٣٠١، سيبويه، الكتاب، ص ١٦٩- ١٨٠، الفراء معاني القرآن ٥٨١/٢، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ج٢، ص٥٣٣، الفراء المذكر والمؤنث، ص ١٦٩- ١٨٠.

(٧٣) المرادي، توضيح المقاصد، ج٢، ص٢٧٧.

(٧٤) سيبويه، الكتاب ج١، ص١٧٥.

(٧٥) الفراء، معاني القرآن ج٢، ص٨٠.

(٧٦) ديوان ذي الرمة، ص ٧٦،

- سيبويه، الكتاب ج١، ١٧٩، و ج٢، ص ١٦٦، و ص ٢٨٠.

(٧٧) ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص ١٦٢.

(٧٨) الفراء، معاني القرآن ج٢، ص٣٢٢.

(٧٩) ينظر في شواهد توضيح المقاصد والمسالك ج٢، ص٢٨٤.

(٨٠) ابن مالك، شرح الكافية ج١، ص٢٩٣.

(٨١) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص ٤٣.

(٨٢) ينظر في شواهد أخرى: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ج٢، ص٩٨٦، و ٩٨٨، و ٩٩٠، المبرّد، المقتضب ج٤، ص٣٧٧، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرح عمدة الحافظ ٤٩٣.

(٨٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافية ج٢، ص٩٨٧، والبيت للفرزدق، ديوان الفـرزدق ج٢، ص٥٧٠.

(٨٤) ابن مالك، شرح عمدة الحافظ، ص ٤٩٦، ابن مالك، شرح الكافية الشـافية، ج٢، ص ٩٩٠.

(٨٥) **شعر الأحوص الأنصاري**، حققه عادل سليمان جمال، بلا ط، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٨٩، وروي "مطر" بالرفع والنصب ولا شاهد فيه على هذا.

(٨٦) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ٩٨٦، ويعني ببيت الأخفش

نزججتها بمزجة زج القلوص ابي فراده

(٨٧) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٥٠٥. ديوان جرير، ج١، ص ٢١٢

(٨٨) ابن جنّي، الخصائص ج١، ص٣٣١.

المصادر و المراجع

ابن أبي الربيع، أبو الحسين عبدالله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. عياد بن عبدالثبيتي، بيروت، ١٩٨٦.

ابن أبي طالب، مكي ، مشكل إعراب القرآن، دراسة وتحقيق حاتم صالح الضامن، العراق ، (د ، ت).

ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، نشر محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤، القاهرة، ١٩٦١م.

ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، القاهرة.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط٢، بيروت، ١٩٨٧.

ابن الطفيل، عامر، ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر الأنصاري عن ثعلب، بلا ط، بيروت، ١٩٨٦.

ابن عصفور، علي بن مؤمن

-**ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، لا ط، دار الأندلس، ١٩٨٠.

شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد، ١٩٨٢.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، نشره محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤، القاهرة، ١٩٦٩.

ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين بن محمد

-**شرح التسهيل**، تحقيق محمد عبدالقادر، ود. طارق السيد، ط١، بيروت، ٢٠٠١.

-**شرح الكافية الشافية**، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، ط١، بيروت، ٢٠٠٠.

-**شرح عمدة الحافظ**، تحقيق: عدنان الدروبي، بلا ط، بغداد، ١٩٧٧.

متن الألفية، ط٥، القاهرة.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر.

ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف الأنصاري، أوضح المسائل إلى ألفية ابن مالك، نشره محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٥، بيروت، ١٩٦٦.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن يعيش، شرح المفصل، ط١، بيروت، ٢٠٠١.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف

-**ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق د. مصطفى النحاس، ط١، القاهرة، ١٩٨٧.

تفسير البحر المحيط، دراسة وتعليق عادل عبدالموجود ومحمد معوض، ط١، بيروت، ١٩٩٣.

-**الأعشى ، ديوان الأعشى** ، محمد محمد حسين ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ . ص ١٥٩.

الألوسي، محمود شكري، الضرائر، نشره محمد بهجة الأثري، بلا ط، القاهرة، ١٣١٤ه.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، مصر، ١٩٦٩.

الأنصاري ، الأحوص ، شعر الأحوص الأنصاري، حققه عادل سليمان جمال، بلا ط، القاهرة، ١٩٧٠.

الأنصاري، أحمد مكي، نظرية النحو، بلا ط، دار القبلة، ١٤٠٥ه.

الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، بلا ط، بلا ت، ١٩٧٢.

أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، بلا ط، القاهرة، ١٩٦٦.

البغدادي، الشيخ عبدالقادر عمر، خزانة الأدب، تحقيق وشرح محمد عبدالسلام هارون، ط١، مصر، ١٩٨١.

ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط٢، مصر، ١٩٥٦م.

الجرجاني، القاضي علي بن يزيد، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، بيروت: دار إحياء الكتب العربية (لا ، ت) .

حسن، عباس، النحو الوافي، ط٤، القاهرة، ١٩٦٩.

الحلي، حازم سليمان، الكوفيون والقراءات، بغداد، ١٩٨٩.

الزّجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن إسحاق، اللامات، تحقيق: د. مازن المبارك، دمشق، ١٩٦٩.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله

-الكشاف، بيروت: دار الكتاب العربي ، ط٣ ، ١٤٠٧ هـ .

الأحاجي النحوية، تحقيق: مصطفى الحيدري، بلا ط، حماة، ١٩٦٩.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت.

ضيف، شوقي، المدارس النحوية، مصر، ١٩٦٨.

الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن) تحقيق: محمود محمد شاكر، ط٢، مصر، دار المعارف.

العجاج، رؤبة، ديوان رؤبة بن العجاج، ط٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠.

الفارسي، أبو علي، المسائل البصريات، تحقيق: أحمد محمد أحمد، القاهرة، ١٩٨٥.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، القاهرة، ١٩٦٦.

قميئة ، عمرو ، ديوان عمرو بن قميئة ، شرح و تحقيق: خليل ابراهيم عطية ، ط٢ ،دار صادر : بيروت ، ١٩٩٤م .

المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٨٥ه.

المخزومي، مهدي

-في النحو العربي، قواعد وتطبيق، بلا ط، القاهرة، ١٩٦٦.

مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، القاهرة، ١٩٥٨.

المرادي، حسن بن قاسم، توضيح المقاصد، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، بلا ط، القاهرة، ١٩٧٦.